Distribution: Restricted EB 2006/88/INF.2 9 August 2006
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والثمانون

روما، 13 – 14 سبتمبر/أيلول 2006

جمهورية ساو تومي وبرنسيبي الديمقراطية

تنفيذ الدورة الأولى

برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية الممول بموجب الآلية الإقراضية المرنة

أولا – مقدمة

1 – وافق المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والستين في سبتمبر/أيلول عام 1998 على إنشاء الآلية الإقراضية المرنة. وتشتمل أوجه الخلاف الرئيسية الثلاثة بين القرض المقدم بموجب الآلية الإقراضية المرنة والقرض العادي للصندوق على ما يلي:

(أ) فترات قروض أطول لإتاحة المجال لتحقيق أهداف إنمائية مستدامة؛
(ب) عملية تصميم متواصلة ومتطورة عبر تنفيذ دورات متمايزة تتراوح مدتها بين ثلاث وأربع سنوات؛
(ج) وضع شروط مسبقة واضحة التحديد أو "عوامل التحفيز" للانتقال إلى الدورات اللاحقة.

2 – وتنص الفقرة 13 من التقرير المتعلق بإنشاء الآلية الإقراضية المرنة (الوثيقة EB 98/64/R.9/Rev.1) على أنه "..... فيما يتعلق بكل آلية إقراضية ستقرر إدارة الصندوق، قبل نهاية كل دورة، ما إذا كانت ستنتقل إلى الدورات التالية أو تلغيها أو ترجئها. وستحيط الإدارة المجلس التنفيذي علما بقرارها. وتبين الوثيقة التي ستعرض على المجلس الدروس المستفادة من الدورات الأولية وإدماجها في الدورات التالية ومدى بلوغ الأهداف المادية والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل والوفاء بالشروط المنصوص عليها في اتفاقيات القروض".

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

3 - وتهدف الوثيقة الإعلامية الحالية الإبلاغ عن التقدم الذي أحرزه برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصائد الأسماك الحرفية في تحقيق عوامل تحفيز الدورة الأولى. وتستند محتويات هذه الوثيقة إلى تقرير تقييم الدورة الأولى وإلى بعثة تصميم الدورة الثانية التي نفذت في سبتمبر/أيلول 2005.

ثانيا – الخلفية

4 - وافق المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2001 على برنامج التنمية التشاركية للقطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية وأصبح البرنامج ساريا بتاريخ 25 فبراير/شباط 2003. ومدة القرض اثنتا عشرة سنة تشمل أربع دورات متمايزة تبلغ مدة كل دورة منها ثلاث سنوات.

5 - صمم البرنامج ليكون بمثابة التزام طويل الأجل تجاه ساو تومي وبرنسيبي، لاسيما في ضوء العملية الكاسحة للهيكلة الريفية التي تنفذ منذ بدء عملية الإصلاح الزراعي في 1991. وسوف يسمح هذا الالتزام طويل الأجل بتحقيق أهداف معينة بتطوير المستوى الحرفي لمقدمي الخدمات للقطاع الريفي، وخلق مؤسسة تتوافر لها المقومات لتوفير التمويل الريفي متناهي الصغر.

6 - يكمن الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين الأحوال المعيشية والدخل للرجال والنساء من القائمين بالأنشطة الزراعية الصغيرة وصيد الأسماك الحرفي.

7 - يتألف البرنامج من أربعة عناصر:

8 - **إعادة هيكلة القطاع الريفي –** يهدف هذا العنصر إلى: (أ) تدعيم الرابطات القاعدية؛ (ب) وضع برنامج لمحو الأمية الوظيفي للرابطات القاعدية؛ (ج) تعزيز المنظمات الحرفية؛ (د) الإسهام في تطوير المجالس المحلية الريفية.

9 - **تدعيم الخدمات المقدمة للقطاع الريفي –** يهدف البرنامج، عبر هذا العنصر، إلى إنشاء خدمات مجدية ومستدامة للقطاع الريفي واستكمال الخدمات الممولة من جهات مانحة أخرى، ويشمل ذلك، من بين جملة أمور، على: (أ) تطوير خدمات مالية لامركزية؛ (ب) تقديم خدمات الإرشاد (في مجالات المحاصيل وتربية الحيوانات الصغيرة والحراجة)؛ (ج) وضع نظام للإدارة التشاركية للموارد السمكية.

10 - **مساندة الابتكارات والأنشطة الاقتصادية** – يهدف هذا العنصر إلى إزالة الاختناقات التي يواجهها فقراء الريف بسبب تشبع الأسواق الداخلية. ويشمل ذلك تيسير الوصول إلى أسواق التصدير مع التركيز، بحكم صغر حجم ساو تومي وبرنسيبي، على الوصول إلى الأسواق المتميزة، كذلك ستتبع استراتيجية لتنويع الإنتاج من أجل التوسع في الأسواق الداخلية. و يوفر عنصران فرعيان: (أ) الدخول إلى الأسواق الجديدة المحلية والدولية؛ (ب) تمكين المجموعة المستهدفة من الوصول إلى الأسواق الجديدة والاحتفاظ بالمكاسب التي تحققها زيادة الدخل من الوصول إلى هذه الأسواق واستغلالها.

11 - **إدارة البرنامج** – صمم هذا العنصر بحيث يتزامن مع العملية الجارية لإعادة هيكلة القطاع الريفي. والفكرة وراء ذلك هي تمكين المجموعة المستهدفة من تولي المسؤولية باطراد عن التنمية الخاصة بها. وسوف يترجم ذلك عمليا إلى إنشاء رابطة تعقد في إطارها الشراكات بين منظمات المزارعين والصيادين واتحاداتهم والمنظمات غير الحكومية المعنية بتقديم الخدمات وممثلي الحكومة. وستخصص أغلبية الأصوات، ضمن هذه الرابطة، اعتبارا من الدورة الثانية، لممثلي مجموعات المزارعين والصيادين. وستعهد المسؤولية عن الإدارة اليومية للبرنامج إلى هيئة تنفيذية.

ثالثا – إنجازات البرنامج خلال الدورة الأولى

12 - في غضون الثلاث سنوات الأولى من عمر البرنامج (فبراير/شباط 2003 إلى فبراير/شباط 2006)، والتي تمثل الدورة الأولى من الآلية الإقراضية المرنة ، تم إحراز ما يلي:

13 - نفذت منظمة غير حكومية وطنية الجزء المتعلق بإعادة هيكلة القطاع الريفي. وجرت إعادة هيكلة حوالي عشرين رابطة من رابطات االمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في منظمات إنتاج الكاكاو العضوي التي يبلغ مجموع عدد أعضائها 780 (38% من النساء). ووجدت وحدة رصد البرنامج وتقييمه في استبيان أجرته مؤخرا أن 68% من منتجي الكاكاو العضوي يعتبرون أن تلك الرابطات تعمل بصورة حسنة، و 29% منهم شعروا أنها تعمل بطريقة حسنة جدا، و 3% اعتقدوا أنها تعمل بطريقة سيئة. وأنشئت تعاونية للتصدير والتسويق تضم 20 رابطة مسجلة قانونا. وتم تدريب لجان إدارية منوطة بتقديم الخدمات الإدارية والمالية في القطاع الفرعي لإنتاج الكاكاو العضوي. وجرى توفير التدريب على محو الأمية بين الكبار لأربعة مجتمعات محلية منتجة للكاكاو ومجتمعين محليين للصيادين. وحصل قادة الرابطات على التدريب على الإدارة المالية ومسك الدفاتر. وصدرت نشرات المعلومات وقوائم الأسعار أيضا وبثت عبر الإذاعة الوطنية.

14 - في إطار العنصر الرامي إلى تعزيز الخدمات المقدمة للقطاع الريفي، قامت رابطة التنمية الزراعية والحماية البيئية، التي تكفل تقديم خدمات الإرشاد في إطار البرنامج، بالعمل في 96 مجتمعا محليا.

15 - في إطار العنصر المتعلق بالابتكارات والأنشطة الاقتصادية ، أبرم عقد مع شركة كاوكا، وهي شركة فرنسية تنتج الشيكولاتة وتقوم بالتوريد لطائفة عريضة من المخازن الأوروبية والدولية الشهيرة. ومنذ عام 1999، ينتج جل المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في ساو تومي وبرنسيبي الكاكاو. ويوفر نشوء السوق المتميزة للكاكاو العضوي لأولئك المزارعين منطقة عازلة هامة ضد تقلبات أسعار الكاكاو الذي يزرع بطريقة تقليدية (يكفل عقد التصدير المبرم مع شركة كاوكا أسعارا مضمونة لمدة خمس سنوات) وزيادة تنويع الموارد والحوافز. ومن خلال إنتاج الكاكاو العضوي وتسويقه، ضاعف المزارعون تقريبا دخولهم خلال دورة البرنامج الأولى. ومكن ذلك منظمات المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من إنشاء صندوق اجتماعي لأعضائها. ومن المتوقع إذا بقي محصول الكاكاو العضوي الذي ينتجونه كافيا في المستقبل، أن تنتشل هذه الحيازات نفسها من الفقر في نهاية المطاف.

16 - نفذت منظمة غير حكومية وطنية أنشطة تتصل بسلسلة سلع الأسماك الطازج. وجرى إنشاء خمسة أحواض تسخين بدرجات حرارة ثابتة على أربعة شواطئ، وهي تدار حاليا بشكل إفرادي أو من خلال مجموعات من الوسطاء الذين يشترون الأسماك، وينظفونها ويخزنونها في الأحواض قبل بيعها. وطبيعة الأسماك الطازجة وجودتها مضمونة وكانت المنظمة غير الحكومية قد استحدثت اسما تجاريا يظهر على المنتجات. وازدادت أنشطة الصيد إجمالا بنسبة 50 بالمائة وتضاعفت أسعار الأسماك التي يتم شراؤها من الصيادين أو من الوسطاء بالضرورة. وازداد عدد مشتري الأسماك ذات الجودة من 4 عام 2003 إلى 105 عام 2004.

17 - تم تحديد عوامل التحفيز التالية لكل عنصر:

(أ) إعادة هيكلة القطاع الريفي:

(i) تمتع ما لا يقل عن 10% من المنظمات القاعدية القائمة بالاستقلال الذاتي. أما نسبة من تحتاج منها إلى المساندة المكثفة فقد تدنت إلى الثلث؛

(ii) تنفيذ أنشطة مشتركة بين المجتمعات المحلية.

(ب) تدعيم الخدمات المقدمة للقطاع الريفي:

(i) تشغيل العناصر الفرعية الثلاثة وإعادة تنظيم سياق التمويل الريفي متناهي الصغر.

(ج) مساندة الابتكارات والأنشطة الاقتصادية:

(i) اضطلاع نسبة 10% على الأقل من المجتمعات المحلية الريفية بأنشطة اقتصادية ابتكارية.

(د) إدارة البرنامج:

(i) تنفيذ كتيبات تشغيل البرنامج؛
(ii) تشغيل آليات البرنامج؛
(iii) اتساق الصرف مع استراتيجية البرنامج؛
(iv) إدارة العقود بشكل فعال؛
(v) تشغيل نظام الرصد والتقييم.

رابعا – الدروس المستفادة

18 - **أهمية نهج الآلية الإقراضية المرنة.** تبرهن الآلية الإقراضية المرنة على كونها أداة ملائمة لتعزيز تنفيذ واحد من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للصندوق ألا وهو تقوية منظمات فقراء الريف. ولا بد للاستجابة الملائمة الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف – وهي استجابة ملموسة وهيكلية بالإضافة إلى كونها نوعية وذات توجه إلى العمليات – من قسط كاف من الوقت والمرونة الإدارية. وساعد اختيار العوامل المحفزة– المتمحورة على التنمية المؤسسية والتنمية "الشاملة للقطاع الخاص"، على تركيز أولويات البرنامج وأنشطته بصورة صحيحة. والبرنامج فائق الابتكار بقدر ما هو

مساند لمساهمة القاعدة الجماهيرية، ومؤسسات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، والإقليمي والعالمي. وأدت الآلية إلى تعزيز روح التعلم عن طريق العمل على الصعيدين المحلي والوطني، وبالتالي فإنها عززت التحرك الاقتصادي والاجتماعي القوي صوب التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة والمشتركة. واستفادت التنمية المذكورة آنفا من نشوء أسواق متميزة للسلع العضوية المرخصة لسلاسل التجهيز والقيمة التي يروجها البرنامج، ولا سيما في حالة الكاكاو العضوي.

19 - **دروس أخرى هامة.** علاوة على ذلك، جرت الاستفادة من عدد من الدروس الأخرى خلال الدورة الأولى للبرنامج:

(أ) يوفر البناء على تدخلات الصندوق السابقة في البلد للبرنامج أساسا متينا للتنفيذ الكفؤ والقائم على النتائج؛

(ب) ساهم الإصلاح الزراعي السابق إسهاما كبيرا بإرساء الظروف اللازمة للتمكين من الحد من الفقر بصورة مستدامة؛

(ج) يمكن تحقيق مكاسب ملموسة من خلال علامات ترخيص السلع على أنها عضوية وتحقق "التجارة العادلة" وذلك من خلال زيادة التخزين وتحسين نوعية المنتجات؛

(د) يساعد الكاكاو العضوي في زيادة إيرادات المزارعين زيادة كبيرة ويقدم ما يلزم من موارد وحوافز للتوسع في تنويع إنتاجه؛

(هـ) نهج سلاسل السلع مفيد لتحقيق المزيد من التوزيع المنصف للأرباح من العناصر الفاعلة التنفيذية إلى العناصر الفاعلة الإدارية، وإشراك المزيد من العناصر الفاعلة الجديدة وتفادي الحالات التي يدخل فيها أفراد قلائل إلى الأسواق الجديدة ويحققوا أرباحا غير متناسبة؛

(و) يجب إدارة التوازنات المتبادلة حيثما وجدت، بين الوصول إلى المجتمعات الفقيرة المستهدفة واستدامة الأنشطة، مع الأخذ بعين الاعتبار الإطار الدينامي الذي تتطور داخله تلك التوازنات؛

(ز) لا بد لاقتصادات الجزر الصغيرة مثل جزيرة ساو تومي وبرنسيبي من التأكد من توفير الحكومة لبيئة تمكينية للإجراءات كيما يتسنى الاستفادة من الأسواق المتميزة للصادرات، ولكن ينبغي ألا يتم ذلك على حساب التركيز بقوة على الاقتصاد والأمن الغذائي المحليين.

20 - **تحديات الدورة الثانية.** يتمثل أحد تحديات المرحلة الجديدة في تحسين ترتيبات التنفيذ المؤسسية، وتوفير "قواعد واضحة للعبة" من خلال الفصل المميز للأدوار والمسؤوليات، وتقليل صراعات المصالح إلى أدنى حد، وأيضاً من خلال الفصل الواضح بين الميدانين العام والخاص. ويتمثل تحد آخر في تعزيز مساهمة البرنامج في تحرير المرأة اجتماعيا واقتصاديا من خلال الترويج المطرد للأنشطة ذات الصلة بها. وأخيرا، ستكشف الدورة الثانية الأنشطة المتعلقة بجزيرة برنسيبي، مما سينطوي على تحديات كبيرة من حيث الدعم اللوجستي والرصد والتقييم، من بين جملة أمور.

خامسا – تحقيق عوامل تحفيز الدورة الأولى

21 - **وضع البرنامج وعوامل التحفيز.** يذكر تقرير بعثة التقييم المشتركة بين الدورات أن البرنامج ما فتئ يضطلع بأنشطة إنمائية واعدة تتعلق بسلاسل الأسواق وذلك بمساندة مباشرة من القطاع الخاص. وفي قطاع الكاكاو العضوي، على سبيل المثال، ستصبح سلاسل الأسواق ذاتية الاستدامة تماما بحلول نهاية عام 2007، مما يعني أنها لن تتطلب أية مساندة من أي مشروع أو من القطاع العام، وذلك بفضل تولي تعاونية أصحاب الحيازات الصغيرة لزراعة الكاكاو العضوي الدور القيادي. ويتوخى تحقيق الشيء ذاته بالنسبة لسلاسل أسواق الأسماك الطازجة ذات الجودة العالية. ويلاحظ التقرير أيضا أن المجتمعات المحلية المساهمة في سلاسل الأسواق تلك، ولا سيما في سلاسل أسواق الكاكاو العضوي الأكثر تقدما، قد استخدمت جزءا من دخلها المتزايد الناجم عن مبيعات الكاكاو في إنشاء خطة تأمين ذات سمة محلية تستند إلى المجتمع المحلي وتقدم دخلا إلى أعضائها أثناء الأزمات. ويتباين ذلك تباينا حادا مع الكثير من خطط التمويل الريفي متناهي الصغر التي تقدم بها المانحون و/أو وجهتها الحكومة والتي باءت بالفشل حتى الآن. بيد أن بعثة التقييم تشعر أن إطار البرنامج المؤسسي يحتاج إلى تغيير ملموس بغية زيادة كفاءة البرنامج وفعاليته.

22 - تحققت عوامل التحفيز عموما. ولم يعد أحد العوامل – المتعلق بإعادة تنظيم مجال التمويل الريفي متناهي الصغر والتنفيذ الناجح للعناصر الفرعية ذات الصلة به – ساريا حيث أنه لم تستهل أية أنشطة تتعلق بالتمويل متناهي الصغر في إطار البرنامج نتيجة لتدخل الحكومة والمانحين في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، وحيث أنه لا يتعين تمويل أي أنشطة تتصل بالتمويل متناهي الصغر خلال الفترة الثانية، ينبغي ألا يمنع عدم تحقيق عامل التحفيز هذا البرنامج من المضي في دورة ثانية.

سادسا – الاستنتاجات

23 - بالنظر إلى ما ذكر أعلاه وما تحقق من عوامل تحفيز الدورة الثانية، يعتبر البرنامج مهيئا للتقدم نحو دورة ثانية. ووفقاً لما اقترحه تقرير التقييم المشترك بين الدورات، أدخلت في الدورة الثانية تغييرات عديدة في التنفيذ، وأعيد تخصيص عائدات القرض وتم الاتفاق على عوامل التحفيز للدورة الثالثة.

24 - **التعديلات المدخلة على تنفيذ الدورة الثانية.** بما يتماشى مع مبادئ الآلية الإقراضية المرنة، وباعتبار أن البرنامج قد حقق وفورات في العنصر الفرعي المتعلق بالتمويل الريفي متناهي الصغر، اقترحت بعثة التقييم إنشاء صندوق لتنمية البنى الأساسية الريفية كيما يتناول الحاجة الملحة للبنى الأساسية في المجتمعات المحلية، ولا سيما بالنسبة للمرأة. ويعتبر ذلك مهما خصوصا وأنه لا توجد حاليا أية تدخلات إنمائية تتعلق بالبنى الأساسية الريفية في البلد. وتقوم خطة الإدارة والتنفيذ المقترحة لهذا الصندوق على الترتيبات التي حققت نجاحا باهرا والتي استخدمت في ساو تومي وبرنسيبي من عام 2000 إلى عام 2002 ومولت من نظام تثبيت عائدات الصادرات لتمويل البنى الأساسية للمجتمعات المحلية. وسيحل صندوق البنى الأساسية الريفية محل أنشطة التمويل الريفية. وعلاوة على ذلك، وبغية تبسيط الإجراءات المؤسسية لإنشاء هذا الصندوق والفصل بين القطاعين العام والخاص في مجال تسليم السلع، اقترح تغيير آخر يرمي إلى ألا يكون المجلس التنفيذي للرابطة المحلية لإدارة المزارع الأسرية ومشروعات تنمية مصايد

الأسماك الحرفية مسؤولا إلا عن استعراض أنشطة صندوق البنى الأساسية الريفية دون أن يتمتع بأي مسؤولية عن سلاسل السلع التي يوجهها السوق.

25 - **إعادة تخصيص عائدات القرض.** يمثل الجدول التالي تخصيص عائدات القرض حتى نهاية الدورة الأولى، وعائدات القرض المتوقعة والمطلوبة للدورة الثانية والرصيد المتبقي المطلوب للدورتين المتبقيتين. بدأت الدورة الثانية بتاريخ 1 مارس/آذار 2006 وستنتهي بتاريخ 28 فبراير/شباط 2009. ويتوقع أن تستمر الدورتان الثالثة والرابعة من 1 آذار/مارس 2009 لغاية 30 سبتمبر/أيلول 2015.

فئة التكلفة	مقدار القرض (بحقوق السحب الخاصة)	% من النفقات المصرح بها
نفقات الدورة الأولى		
المركبات	155 000	100% (بدون ضرائب)
المعدات	55 000	100% (بدون ضرائب أو 80% مع الضرائب)
التدريب والدراسات	80 000	100%
المساعدة التقنية	141 000	100%
عقود توفير الخدمات	70 000	100% (بدون ضرائب)
التكاليف التشغيلية	263 000	100%
الموظفون	430 000	100%
صندوق الدعم	186 000	100%
غير مخصصة	–	
المجموع الفرعي	**1 380 000**	
نفقات الدورة الثانية		
المركبات	40 000	100% (بدون ضرائب)
المعدات	390 000	100% (بدون ضرائب أو 80% مع الضرائب)
التدريب والدراسات	170 000	100%
المساعدات الفنية	480 000	100%
عقود توفير الخدمات	540 000	100% (بدون ضرائب)
التكاليف التشغيلية	260 000	100%
الموظفون	470 000	100%
صندوق الدعم	–	
صندوق البنى الأساسية الريفية	–	
عقود البنى الأساسية المجتمعية القائمة على النتائج	560 000	100% (بدون ضرائب)
الإدارة	360 000	100% (بدون ضرائب)
غير مخصصة	100 000	
المجموع الفرعي	**3 370 000**	
نفقات الدورتين الثالثة والرابعة	**3 200 000**	
المجموع	**7 950 000**	

26 - **تعديل اتفاقية القرض.** تم تعديل الجدولين الأول والثالث لاتفاقية القرض كي يعكسان التعديل الذي طرأ على وصف البرنامج وعوامل التحفيز للدورة الثالثة. ووردت تعديلات البرنامج وإعادة تخصيص الأموال وفقا لفئة التكاليف والنسبة المئوية للتمويل في اتفاقية القرض المعدلة، التي وقع عليها المقترض بتاريخ 14 مارس/آذار 2006.